انطلاق فعاليات سيرك "مونت كارلو" في البصرة لاول مرة منذ ثلاثين عاما

البصرة / السومرية نيوز

انطلقت في محافظة البصرة، الخميس، عروض سيرك (مونت كارلو) لأول مرة منذ أربعين عاما وسط إجراءات أمنية مشددة، ومع تأكيد مدير السيرك على الصعوبات التي واجهها في إقناع أفراد فرقته بالحضور إلى المحافظة لتخوفهم من الوضع الأمني، رأى عدد من الحضور أن إقبال الناس الكبير على مشاهدة عروض السيرك يشير إلى رغبة لديهم بكسر القيود التي فرضتها جهات متطرفة .

وقال مدير السيرك اللبناني سهيل عبيد في حديث لـ "السومرية نيوز" ، إن "محافظة البصرة شهدت، أمس الأربعاء، انطلاق عروض سيرك "مونت كارلو" التي تستمر لمدة ٤٠ يوما"، مبينا أن "أعضاء السيرك هم من ألمانيا وروسيا وأوكرانيا والنمسا وكينيا وأوزبكستان، وهم تناوبوا على تقديم عروض بهلوانية وألعاب مع حيوانات أليفة مدربة وأخرى مفترسة كثعبان "الاناكوندا" الذي يبلغ طوله خمسة أمتار".

وأضاف عبيد أن "السيرك قدم قبل مجيئه إلى محافظة البصرة عروضاً مماثلة في إقليم كردستان العراق"، لافتاً إلى أنه "وجد صعوبة كبيرة في إقناع أعضاء السيرك بالحضور إلى محافظة البصرة بسبب تخوفهم من الوضع الأمني، لكن الإجراءات التي اتخذتها القوات الأمنية لتوفير الحماية لأعضاء السيرك بددت تلك المخاوف"، بحسب قوله.

وتابع عبيد أن "السيرك حاصل على جوائز عديدة من مهرجان مونت كارلو لفرق السيرك العالمية لمشاركته في العديد من العروض في عدد من دول العالم"، مبينا أن "السيرك لا يمثل مدينة مونت كارلو لكنه يحمل اسمها فقط".

من جانبه قال مدير مركز رجال الأعمال في البصرة ومنظم السيرك ميثم الأحمد إن "إقامة عروض السيرك تعتبر الأولى من نوعها على مستوى المحافظة التي لم تشهد سيركاً عالمياً منذ ثلاثة عقود، وقد حرصت إدارته على تنويع الألعاب لتناسب كل الأعمار"، مؤكدا أن "الحكومة المحلية لم تعترض على التجربة فيما تعهدت القوات الأمنية بتوفير الحماية للسيرك".

من جهة أخرى، عبر عدد من الحاضرين في العرض الأول للسيرك، عن ارتياحهم لإقامة مشاريع ترفيهية ذات طابع تجاري من قبل القطاع الخاص، مطالبين في الوقت نفسه، الحكومة المحلية "بتشجيع رجال الأعمال وتوفير الظروف الملائمة لاستضافة عروض مماثلة في المستقبل".

وقال الصحافي عبد الكريم العامري إن "الحروب السابقة وما أفرزته من أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية أدت إلى تدمير البنية التحتية السياحية والترفيهية بشكل شبه كامل".

واعتبر العامري في حديث لـ "السومرية نيوز"، أن "وجود سيرك في البصرة بعد مضي أكثر من ثلاثين عاما على آخر زيارة قام بها سيرك إلى المدينة، يعد خطوة للانفتاح على العالم من أبواب المرح والترفيه"، مشيرا إلى أن "الحضور الكبير الذي شهده السيرك دليل على رغبة المواطنين بكسر القيود والحواجز التي أوجدتها جهات متطرفة خلال السنوات الماضية".

يذكر أن الجذور التاريخية للسيرك تعود إلى عصر الرومان، حيث كان يجرى سباق العربات التي تسحبها الخيول، والمصارعة حتى الموت بين العبيد، كما كانت هناك عروض لترويض الحيوانات ومنها الأسود والنمور، وتطور السيرك بعد ذلك فكانت عروضه تقام في خيم متنقلة من بينها عروض المهرجين وعروض الحيوانات المدربة، أما في العصر الحديث فقد تطور السيرك وأصبح يعرض في أماكن ثابتة وأوقات محددة ومن أشهر نماذج السيرك العالمي هو السيرك الروسي، وسيرك دو سولاي في مدينة مونتريال الكندية، حيث تقدم العروض العصرية التي تخلو من وجود الحيوانات لأنها ترتكز على المهارات الإنسانية في الإبهار والإضحاك، كما تتميز تلك العروض بالموسيقى والأزياء الملفتة للانتباه.

الاحصاء: الاختلاف في توصيف (البطالة) وراء ارتفاع معدلاتها

بغداد / المدى

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إن الجانب ألمفاهيمي هو الأساس في قضية اختلاف معدلات البطالة في العراق.

وقال رئيس الجهاز الدكتور مهدي العلاق وكيل الوزارة في تصريحات صحفية أمس أن هنالك جانباً مفاهيمي يعتبر هو الأساس في قضية اختلاف معدلات البطالة في العراق. وبين أن الجهاز قد أعلن مراراً وتكراراً إن معدل البطالة في العراق يبلغ ١٥ بالمئة نظراً لإحصائيات منهجية وعلمية قام بها الجهاز مشيراً إلى أن هنالك من يقول أن معدل البطالة يبلغ ٢٥ بالمئة لأنه يضيف إلى مفهومنا للعاطلين من يعمل بأعمال هامشية لساعات محدودة مؤكداً بأن الجهاز يستثني هذه الفئة من أفواج العاطلين على اعتبار أن مفهوم العاطل يختلف عن هؤلاء.

وكانت وزارة التخطيط قد حذرت مؤخراً من تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بشكل مخيف في العراق وتجاوزها لنسبة ٢٥ في المائة من نسبة القوى العاملة خلال العام الحالي ٢٠١٠ داعيةً إلى إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية وتحويلها إلى برنامج إعانات.

وقال وزير التخطيط علي غالب بابان في تصريح صحفي إن نسبة البطالة في العراق تصاعدت بشكل مخيف، وتجاوزت الـ ٢٥٪ في العام الحالي، مشددا على أهمية التعامل مع الملف الاقتصادي بحذر

واعتبر بابان إن علاج الموازنة التشغيلية لا يتم إلا عبر عمليات متدرجة مثل إعادة تخصيص الأموال المرصودة للبطاقة التموينية وتحويلها إلى برنامج إعانات، إضافة إلى تحويل الأموال المخصصة لشبكة الحماية الاجتماعية في مشاريع للقروض الصغيرة.

فيما أكد المستشار الاقتصادي للحكومة العراقية كمال البصري إن الدولة وحدها لا تستطيع أن تؤمن فرص عمل إضافية في ظل تفاقم البطالة في البلاد بمعدل يراوح بين ٢٥ و ٢٧ في المئة فدوائر القطاع العام وشركاته متخمة بالموظفين وتوجد فعلاً مشكلة بطالة مقنعة وتجد الدولة حرجاً في إيجاد السبل الضرورية للعمل من دون تشجيع الاستثمارات الخارجية.

النجف تسعى للتوأمة مع اسطنبول لتشابه الموروث الديني والحضاري بينهما

النجف / آكانيوز

كشف مصدر إعلامي بمجلس محافظة النجف أمس الخميس عن مقترح للتوأمة بين مدينتي النجف واسطنبول عرضه رئيس المجلس فائد كاظم نون على مسؤول الملف العراقي في الخارجية التركية لتشابه الموروث الديني والحضاري بينهما .

وقال محمد الخزاعي لوكالة (آكانيوز)أمس الخميس إن " رئيس المجلس التقى السكرتير الثاني في وزارة الخارجية التركية مسؤول الملف العراقي فيها على رأس وفد ضم الملحق التجاري وأركان السفارة التركية في بغداد وعدداً من رجال الإعمال ومنظمات المجتمع المدني " مؤكدا إن نون " رحب بالانفتاح التركي الذي شهدته الفترة الأخيرة على العراق ، الأمر الذي يعد تطوراً مهماً لما تتمتع به تركيا من مكانة دولية مرموقة وتقدم كبير وتأريخ طويل من العلاقات المشتركة التي تربطها بالعراق ، وهي التي احتضنت القرار الإسلامي أكثر من أربعة قرون فضلاً عن التشابه الكبير بين تجربتي وواقع البلدين الجارين".

وأضاف نون " إن العراق يتطلع إلى بناء علاقات طيبة مع هذا البلد المسلم فيما تسعى المحافظة إلى توثيق عراها بافتتاح قنصلية تركية ومركزاً تجاريا فضلاً عن مقترح توأمة النجف مع اسطنبول لتشابه الموروث الديني والحضاري بين المدينتين".

وأشارا لمصدر إلى إن "رئيس المجلس وجه الدعوة إلى رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أغلو لزيارة النجف والاطلاع على تحضيرات مشروع النجف لتكون عاصمة للثقافة الإسلامية ٢٠١٢ والتنسيق بين الجانبين لاستنساخ المخطوطات العراقية القديمة الموجودة في المكتبة العامة في اسطنبول وعرضها في هذا المشروع.

وبين " إن الوفد أبدى تفهمه واستعداده لتلبية حاجات السوق العراقية وطموحه إن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢٠ مليار دولار بعد إن وصل في المرحلة الحالية إلى أكثر من سبعة مليارات دولار". مشيرا إلى إن" الوفد وجه الدعوة إلى رئيس مجلس النجف والمحافظ لزيارة تركيا والاطلاع على التقدم الذي يشهده هذا البلد في المجالات كافة.

ظاهرة انتشار المصارف البيتية في ديالى

ديالى / وكالات

لا يحتاج يسر عدنان إلى مكتب أو محل تجاري لممارسة عمله، وهو يؤكد ذلك مودعا عند باب بيته، جنوب بعقوبة، احد "زبائنه" الذي خرج مستبشرا وعلى محياه ابتسامة استمدها من مال توفر بعد ضائقة، فـ"يسر" هو الحل عند العسر"، كما يصف نفسه لأنه يعتقد أن عمله هو قضاء حوائج الناس كما انه مغامرة تجارية في منطقة مضطربة ضماناتها قليلة، من وجهة نظره، رافضا أن يصفه البعض بأنه من أصحاب المصارف البيتية أو من ".

"جماعة "الفايز"، تتناقلها الألسن بين أهالي مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى.

ويقول يسر عدنان، ٤٥ سنة، ويسكن منطقة التحرير جنوب بعقوبة، "يأتي إلى بيتي معارفي وأقاربي وأصحابي من التجار للاستدانة مني مقابل هامش ربحي ضئيل جدا إذا ما تمت مقارنته مع عامل الخطورة الموجودة في المحافظة".

ويوضح عدنان أن "الأوضاع الأمنية التي لا توحي بالثقة، قد تجعل استرداد المبلغ أمرا غير مضمون، فالتجارة تحتاج الاستقرار، ما يجعل عملنا محفوفا بالمخاطر، فقد يتعرض المقترض إلى حادث أو نكسة مالية أخرى وهنا تبدأ المتاعب".

ولا يكشف الرجل عن وسائله في استرداد أرباحه، إذا ما تعذر على المقترض الإيفاء بالتزاماته، لكنه لا يعتقد أن عمله ربا أو حرام لأنه لا يتم بضغط أو إجبار على الاقتراض، وإنما بقبول ورضا الطرفين، وهو عمل كما يقول "أفضل حالا من عمل السراق واللصوص والفاسدين ممن ينهبون خزائن الشعب ويهربون بها إلى خارج العراق فيما الناس تعاني مرارة العيش وقسوة الجوع والحاجة.

من جهة أخرى، ينتقد احد المتعاملين بالربا وهو قاسم هاشم، ٥٤ سنة، الاتهامات التي تساق ضده قائلا "ما أقوم به تجاري بحت، وأنا لا أضغط على الناس للمجيء إلي للاستدانة أو الاقتراض فكل شي يجري برضا الطرفين.

ويوضح أبو بان، كما يكنيه زبائنه، "لدي مبلغ جيد من المال أعطيه لمن يريد وفق هامش ربح يجري الاتفاق عليه شهريا بعد الحصول على ضمانات رسمية، وما أقوم به يسهم في حل إشكالات وأزمات الكثير من الناس الذين هم بأمس الحاجة للمال".

أما احد المقرضين الذي يفضل أن يسمي نفسه هكذا، وطلب عدم الكشف عن اسمه، فيرى أن عمله لا يختلف عن عمل المصارف، "فالأخيرة تأخذ فوائد على عملياتها المصرفية، ثم أن الإقراض يساعد على تنمية التجارة في البلد ويسهم حتى في تحسين الأمن

ويوضح وهو يشير إلى دورية للشرطة في شارع ببعقوبة أن "العمل التجاري يجعل الناس تبتعد عن العنف وتفضل رغد العيش، ومساعدة الناس على فتح أبواب للرزق تحد من عدد الفقراء الذين قد يستغل المسلحون ضائقة عيشهم من اجل تجنيدهم في أعمال العنف".

وتتباين دوافع الأهالي في لجوئهم إلى أولئك "المرابين"، كما تتباين آراؤهم إزاء الأخيرين، فمنهم من يقترض لأغراض تجارية على غرار صاحب محال تجارية في بعقوبة وهو عيسى صالح نبهان، ٤٥ سنة، والذي يقول"اقترضت مؤخرا ١٠ ملايين دينار لكي أتمكن من شراء بضاعة جديدة على أن أدفع ٢٥ ألف دينار كأرباح شهرية عن كل مليون دينار حتى الانتهاء من دفع كامل أقساط ."المبلغ

ويضيف نبهان لـ"السومرية نيوز"، "اقترضت المبلغ وأنا أعلم أنه حرام دينيا لأنني سأدفع أرباحا عن المبلغ الذي اقترضه، إلا أن الحاجة تبرر الوسيلة"، بحسب رأيه

ويؤكد صاحب متجر آخر في بعقوبة تعبيره.

أما المواطن صالح عبد نبيل، ٣٤ سنة، فلم يقترض المال من اجل التجارة وإنما لشراء بيت ويقول إنه "مضطر حاليا لدفع ٧٠٠ ألف دينار كأرباح على مبلغ ٢٥ مليون دينار اقترضتها من أحد الأشخاص لكي أتمكن من شراء منزل في بعقوبة، مع علمي أن ذلك حرام، ولكن لم يكن هناك حل آخر".

ويضيف نبيل لـ"السومرية نيوز"، وهو يشير إلى حافلته الصغيرة "كل ما أحصل عليه من عملي كسائق أدفعه لسداد أرباح هذا القرضمن جهته، يعزو الخبير الاقتصادي زايد الحميري لجوء التجار أو المواطنين للاقتراض من المرابين الى "سرعة الحصول على المال"، منتقدا المصارف الحكومية لانها تسهل عمل المرابين بشكل غير مباشر بسبب "تعقيدات الإقتراض منها وتأخر الحصول على القرض".

لكنه يستدرك بالقول إن "الدراسات الاقتصادية والتجارية أثبتت فشل عمليات الاقتراض مقابل فائدة وبخاصة لو كان هامش الربح مرتفعاً"، حسب قوله..

الربا حرام وعلى الجهات المسؤولة مد يد العون للمعوزين

من جهته، يعترض رجل الدين في بعقوبة عبد خليل الدليمي على الإقراض مقابل ربح لأنه ربا ومحرم شرعا "وفق الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المسندة"، واصفا الربا بأنه "سرطان ينهب خير أي عمل يصب أو يجري فيه".

ويدعو الدليمي المواطنين إلى عدم اللجوء إلى المرابين للحصول على المال، كما يطالب الجهات المسؤولة بإيجاد سبل لمد يد العون للمعوزين وفق إطار شرعي يحفظ المال من صفة الربا.

فيما يروي المواطن عبد الكريم الإبراهيمي البالغ من العمر ٨٠ عاما يسكن منطقة حي المصطفى ٥كم شرق بعقوبة أن الأخيرة كان يسكنها في عقد الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي يهود كانوا ماهرين في أعمال المال والتجارة، وكذلك مرابون من الطراز الأول منها إسحاق وعيزرا اللذان كونا ثروة كبيرة بسبب المراباة والفايز الفاحش الذي كانوا يأخذونها بسبب القروض المالية التي يعطونها لمن يحتاج إليها.

ويضيف الإبراهيمي وهو يظهر ابتسامة أن "يهود بعقوبة عادوا من جديد بلباس آخر، ولكن بطريقة مشابهة هي الربح الحرام واستغلال حاجة الناس الذين لو كانت لديهم فرصة للاقتراض من غير المرابين لما لجأوا إليهم".

والربا هو كل زيادة مشروطة مقدماً على رأس المال، حيث يضع المرابي سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها للحفاظ على ربح دائم، وترتفع الفائدة بارتفاع الأسعار ما يتسبب بزيادة التكلفة على المنتج الذي يرفع الأسعار، كما أنها تسبب الإضرار بالفقراء والمحتاجين بمضاعفة الديون عليهم عند عجزهم عن تسديدها.